



اسم المقال: التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسة)

اسم الكاتب: م.م. سليم كاطع علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6938>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 10:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ التواجد العسكري الامريكى في الخليج العربى (الدوافع الرئيسية) }

المدرس المساعد
سليم كاطع على^(*)

المقدمة

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة واستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

وقد أثبتت أحداث نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لامتلاكها أهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فإن المنتبغ لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها واستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل كثيرة من أجل تأمين المركزية الأمريكية في المنطقة.

وقد كان من نتائج إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي السابق إدراك الولايات المتحدة انها أمام مجموعتين من المتغيرات الدولية من حيث التأثير، الاولى: تقترن ببداية بروز قوى دولية جديدة تمتلك من القوة والإمكانات بما يؤهلها لتشكّل تحدياً جديداً لها. ¹ أما الثانية: فتتمثل بمجموعة

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

¹ حول بروز تلك القوى والتحديات التي تشكلها للولايات المتحدة انظر بالتفصيل: سليم كاطع علي، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي: دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ٥٦ وما بعدها.

الفرص التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتراجع الإتحاد السوفيتي كقطب مواز للولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك فإن طروحات "النظام الدولي الجديد" الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة أريد له أمريكياً إحتواء هذه التحديات والإستفادة من تلك الفرص في آن واحد.^٢ ومن أجل الوقوف على الأهداف والدوافع الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي من خلال التواجد العسكري المباشر في المنطقة، والسياسات الأمريكية المختلفة للنفوذ إليها، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المبحث الثاني: دوافع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث: تطور السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تُعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموماً والأمريكية بوجه خاص، ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب، وإنما لأهميتها النفطية إذ تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي.

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنتاج العالمي من النفط الى حوالي (٧٥) مليون برميل يومياً، وبزيادة سنوية على الطلب تبلغ حوالي (٥،١) مليون برميل يومياً، يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٠ الى حوالي (٣٠) مليون برميل إضافي يومياً، وأن ترتفع معدلات الإنتاج النفطي الى (١١٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠^٣ مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

^٢ حول طروحات النظام الدولي الجديد انظر: محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الأولى، بيروت، دار البيارق، ١٩٩٦، ص ٢١٣ وما بعدها. وانظر كذلك: د. هدى ميتكيس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون الاول ١٩٩٦، ص ٢٩ وما بعدها.

^٣ د. علي أحمد الغفلي، المستقبل الإستراتيجي للخليج العربي، التقرير الإستراتيجي الخليجي، الإمارات العربية المتحدة، دار الخليج العربي للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٢٣١.

إذ تتمتع دول الخليج العربي بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة اخرى في العالم. وتُعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، أذ تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ (٢٦٤،٢) مليار برميل، وهو ما يشكل حوالي ٢٥% من إحتياطي النفط العالمي.^٤

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد بنسبة ١١% (١١٢،٥) مليار برميل، ثم ايران بإحتياطي قدره (٩٨،٧) مليار برميل، فدولة الإمارات بإحتياطي يبلغ (٩٧،٨) مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (٩٦،٥) مليار برميل.^٥

وطبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية فإنه من المرجح أن يكون العراق الدولة الاولى في العالم التي تمتلك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجديداً يمثل ٣٠% من الإحتياطي العالمي، إذ تُقدر تلك المعلومات أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي الى (٤٠٠) مليار برميل، ومع إستمرار العمليات الإستكشافية يمكن أن يتجاوز الإحتياطي النفطي السعودي.^٦ فضلاً عن ان النفط العراقي يُعد ذات نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين (١،٥-١) دولار، قياساً بحقول العالم الاخرى، وللمقارنة فان كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل الى (٥) دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي (٨-٦) دولار، أما بحر الشمال فيصل ما بين (١٢-١٦) دولار للبرميل، وفي تكساس ومناطق اخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد الى (٢٠) دولاراً.^٧

وبموجب الإحصائيات الصادرة عن منظمة أوبك، فانه سيستمر تزايد الطلب العالمي على موارد الطاقة حتى عام ٢٠٢٥، ورغم ان نصيب النفط من الطاقة المستهلكة عالمياً سيصل الى نحو ٣٦،٩% في عام ٢٠٢٥، إلا ان النفط سيكون أكبر مصدر لتأمين الطاقة المستهلكة في العالم.^٨

^٤ برادلي أ.تاير، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص ٣٢.
^٥ انظر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، على الموقع:

<http://www.ahr.am.org/asps/ahram/2001/1/arb76.htm>

^٦ انظر: أمن الطاقة والحرب على العراق، على الموقع: <http://www.albasrah.net/ar.articles--> 2006/0806/sarm

^٧ المصدر نفسه.

^٨ مرتضى بهروزي . همايون نسيمي، ايران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية، على

الموقع: <http://www.albainah.net>

ولاشك فان تزايد الإهتمام بمنطقة الخليج العربي إنما يعود أيضاً الى فشل المحاولات الكثيرة التي جرت، وما زالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كافة الإستعمالات التي يوفرها النفط.

وهكذا فان الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي قد جعلتها أحد محاور التنافس بين قوى النظام الدولي، بل دفعت بالدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة نحو الإستحواذ على الإحتياجات البترولية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وهو الأمر الذي ترجمته الولايات المتحدة من خلال سياساتها المختلفة الرامية الى فرض هيمنتها الكاملة على المنطقة لإدامة الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم.

المبحث الثاني: دوافع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

تُعد منطقة الخليج العربي ذات مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وان أية محاولة للمساس بها يعني تهديداً للأمن القومي الأمريكي، مما يمهّد الطريق للتدخل لحماية تلك المصالح، ولا شك فان التوجه الأمريكي نحو منطقة الخليج العربي يرجع الى دوافع أساسية عدة، تشكل بمجمّلها جملة المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي يمكن تحديدها بما يأتي:

أولاً: ضمان مصادر الطاقة (النفط)

احتلت مسألة تأمين النفط جانباً كبيراً من إهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظراً لما يشكّله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة والقوى الكبرى عموماً بسبب وجود إحتياجات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنةً بأية منطقة أخرى في العالم.

ووفقاً لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو (٥،٧) مليون برميل يومياً، وهو ما يشكل حوالي (٩،٨%) من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الإحتياجات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو (٣٠،٤) مليار برميل بنسبة تبلغ (٢،٩%) من الإحتياطي العالمي، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط الى نحو (٢٩،١٧) مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٥ بزيادة سنوية تبلغ (١،٧%) في المتوسط، مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تضطر الى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها وتحديداً ٦٨% منها بحلول عام ٢٠٢٥^٩

^٩ خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل

وعليه فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسة لها.

وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) الى ذلك في تقرير قدمه الى الرئيس والكونغرس عام ١٩٩٧ بقوله " نحن لا نريد الصراع نداءً لند، بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم. إننا نعيش عصر الإمكانيات الإستراتيجية، وبدون مثل هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"^{١٠}

من ناحية أخرى فقد ذهب (لورنس ليندساي) وهو أحد المستشارين الإقتصاديين للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الى القول قبل بداية الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ الى " ان النفط هو الهدف الرئيس لأي هجوم أمريكي على العراق، وأن التأثيرات السلبية والتكلفة الإقتصادية لأي عمل عسكري ضد العراق ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الإقتصادية المرجوة في حالة نجاح الحرب".^{١١}

وهكذا فان استمرار الإعتماد الأمريكي على إمدادات النفط من الخليج العربي بشكل رئيس أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة وأن احتياجاتها من المواد الأولية مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر، في الوقت الذي تتجه فيه أن تصبح في عداد الامم غير المالكة لهذه المواد الإستراتيجية.^{١٢} وهو ما يفسر لنا سبب التمركز العسكري الأمريكي المباشر للمنطقة بهدف حماية مصالحها الحيوية، وضمان وصولها الى الأسواق العالمية بصورة آمنة ومستقرة.

ثانياً: حماية أمن إسرائيل

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة، تمثلت بسياسة دعم وضمان أمن الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً، وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق "

^{١٠} نقلاً عن: غينادي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة، عدنان جاموس، الطبعة الاولى، دمشق، مكتبة ميسلون، ٢٠٠٢، ص ٤٨، ٤٧.

^{١١} انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، على الموقع: <http://www.islamicnews.net>

^{١٢} انظر: مجلة الدفاع الخليجي، العدد ٨٣، السنة الثالثة عشر، سبتمبر/اكتوبر ٢٠٠٥، ص ١١.

إسرائيل " العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الإستمرار في الإنفراد بإمتلاك السلاح النووي في المنطقة، فضلاً عن إلتزام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل في المحافل الدولية، والحيلولة دون صدور قرارات ضدها من مجلس الأمن لإنتهاكها المستمر للقانون الدولي. فضلاً عن وجود تحالف إستراتيجي وإتفاقات للتعاون العسكري بين الجانبين توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إتمام عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وإنهاء عزلتها من خلال الضغط الأمريكي على دول المنطقة بإنهاء المقاطعة العربية لها. وفي هذا الصدد فقد أشارت الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض في كانون الأول عام ٢٠٠٠ الى أن: " للولايات المتحدة مصالح كثيرة من وراء مساعيها الرامية لإحلال السلام العادل الشامل للصراع المستمر في الشرق الأوسط، وينبغي أن يتم هذا السلام بالشكل الذي يؤمن أمن إسرائيل وإستقرارها، ويديم تمتع العالم بمصادر الطاقة الحيوية المهمة".^{١٣}

وهكذا يتضح أن أحد أهم دوافع التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إنما يتمثل بمنع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة، لأن وجود مثل هذه القوة يجعل التوازن الإستراتيجي لصالح الدول العربية، وهو ما لا يتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها، والتي تتجه نحو جعل إسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: حماية الأنظمة الموالية لها

شكل المسعى الأمريكي للمحافظة على الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص هدفاً مهماً، لأن التغيير مهما كان نوعه سواء كان سياسياً أو إقتصادياً أو إجتماعياً غالباً ما يؤدي الى الفوضى وعدم الإستقرار الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة.

ولاشك فأن شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والنفوذ على الصعيد العالمي اللذين طبعا السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، قد نتج عنها مستويين من ردود الفعل هما.^{١٤}

^{١٣} نقلاً عن: مجموعة باحثين، الامة الإسلامية والتحديات، الطبعة الاولى، طهران، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

^{١٤} مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

١. على مستوى الحكومات والأنظمة، إذ كان الخضوع الكامل للسياسة الأمريكية هو الطابع المميز لمواقف الكثير منها، مما منح قوة إستثنائية للولايات المتحدة في المنطقة، كما وفر لهذه الأنظمة قدرات كبيرة لممارسة أعلى قدر من القمع والإستبداد بحق شعوبها في ظل الغطاء الأمريكي الواضح لها.

٢. على مستوى شعوب المنطقة، إذ تختزن أعلى مشاعر الكراهية والإحساس بالقهر والرغبة بالتحدي، وهي مشاعر تشمل أغلب شعوب العالم، ولا شك فإن هذه المشاعر تُعد المصدر الرئيس لكل أشكال العنف والتمرد بوجه الهيمنة الأمريكية.

وعليه فإن الولايات المتحدة تخشى من أن يؤدي تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة الى نتائج عكسية خوفاً من أن يكون البديل قوى ذات توجهات معادية لها، أو نظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، وذات سياسات متهورة وعنيفة لكسب الشارع السياسي. خاصةً وأن الولايات المتحدة لديها علاقات جيدة مع نظم الحكم العربية، ولديها تجربة طويلة في كيفية التعامل معها، ووسائل الوصول إليها، وأساليب الضغط عليها.^{١٥}

ان ما تقدم يمثل من وجهة النظر الأمريكية مصلحة حيوية لا يمكن تهديدها أو المساس بها، الأمر الذي جعل الخليج العربي محاطاً بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجه من معادلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق.^{١٦} وهو ما دفع الولايات المتحدة الى إعادة إنتشار القوات الأمريكية، والدور الأمريكي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في جميع أنحاء العالم، وخاصةً في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد تلك المصالح، ومن ظهور منافسين لها في الوقت نفسه.

المبحث الثالث: تطور السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

تعود بدايات الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي الى نهاية العشرينات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكتسب قيمة إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسيين، أحدهما تزايد أهمية نفط الخليج العربي، ورغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وضمان

^{١٥} سعيد رفعت، توجهات أمريكية وتوجهات أوربية جديدة في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ٥.

^{١٦} أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٧١، ١٧٠.

استمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة والقوى الصناعية الاخرى. وثانيهما يتمثل في تصاعد حدة الحرب الباردة، ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي السابق للوصول الى المنطقة. إلا ان الاهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج العربي لم يتبلور بصورة واضحة إلا بعد عام ١٩٧١، عندما انسحبت بريطانيا من المنطقة، إذ أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. إذ لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينيات الى سياسة الإعتماد على القوى الإقليمية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وبلورت ما عُرف "بمبدأ نيكسون"، الذي يقوم على إستراتيجية " العمودين المتساندين " المتمثلة في الإعتماد على كل من ايران والسعودية لضمان تلك الأهداف.^{١٧}

وقد أدركت الولايات المتحدة منذ الاستخدام السياسي للنفط في حرب اكتوبر ١٩٧٣ أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها الى الأسواق الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة، وإعتبار مناطق النفط الموجودة في الخليج العربي " مصلحة حيوية " للولايات المتحدة. وشكل مبدأ كارتر عام ١٩٨٠ التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، والذي نص على: " ان أية محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يُعد في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة".^{١٨} وعلى أثر ذلك تم إنشاء " قوة الإنتشار السريع " لكي تكون جاهزة لنقلها الى منطقة الخليج العربي عند الضرورة.

ولا شك فان إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج العربي تمثل في إخراج المنطقة من دائرة الصراع الدولي الى دائرة الأمن القومي الأمريكي، فضلاً عن الإستغناء عن فكرة الإعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو التواجد العسكري المباشر في المنطقة.

وقد أدت تداعيات العدوان الأمريكي على العراق عام ١٩٩١ أثر دخول القوات العراقية للكويت، والمرحلة التي تلتها الى تزايد الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي تحديداً، إذ كشف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه عن حالة الإتحاد أمام الكونغرس في ١٩٩١/١/٢١ عن السعي الأمريكي لإحتلال منابع النفط بقوله: " ان الولايات المتحدة

^{١٧} المصدر نفسه، ص ١٧٠.

^{١٨} د. زكريا حسين، إعادة صياغة الشرق الأوسط في المنظور الأمريكي، على الموقع:

http://www.albayana_magazine.com

تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بُد أن يكون القرن الجديد أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهذا بالطبع ليس ممكناً إلا بالسيطرة الكاملة على النفط واحتياطياته، وفائض البترودولار " ١٩.

ولا شك فقد نجحت الولايات المتحدة في سياستها الرامية للسيطرة على منابع النفط، من خلال اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية من قواعد وموانئ ومطارات ومعسكرات الدول ذات العلاقة مع الولايات المتحدة.

بل ذهبت الولايات المتحدة الى أبعد من ذلك عندما عملت على تعزيز توجهها النفطي ببعد تسليحي في منطقة الخليج العربي، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة وللمعسكر الغربي عموماً، فضلاً عن ربط إقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الإقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز الإستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية، مما يعني ضمناً التحكم بالثروات الهائلة القادمة من دول الخليج الى الغرب وخضوعها لسياساته الإقتصادية. ٢٠

التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي

١٩ انظر: سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، على الموقع:
http://www.qwu.dam.org/book/05/study05/322/book05_sd007.htm

٢٠ سليم كاطع علي، أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٩، حزيران ٢٠٠٧، ص ٣٣.

الدولة	التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة
قطر	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد فوق أراضيها مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ • معسكر السيلية لتخزين مواد الجيش الأمريكي/ قرية ميلينيوم لسكن أفراد القوات الأمريكية • قاعدة العديد الجوية: المركز الرئيس للعمليات الجوية الأمريكية في الخليج، وتضم (٤٠٠٠) جندي
الإمارات	<ul style="list-style-type: none"> • قاعدة الظفرة الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم 380 • توجد على أراضيها منصات إنطلاق طائرات الإستطلاع يو . 2 ، وطائرات إعادة التزود بالوقود • ميناء زايد وميناء عي رشيد وجبل علي لإستقبال السفن الأمريكية في أراضيها
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> • قاعدة علي السالم الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم 386 لدعم العمليات العسكرية في العراق • معسكر الدوحة: ويضم أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية (مشاة)، وناقلات الدروع • معسكر عريفيجان: تتمركز فيه القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق
عُمان	<ul style="list-style-type: none"> • يتمركز فيها أكثر من (٢٠٠٠) جندي أمريكي، والقاذفات من b1 • قاعدة بصيرة: وتضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والأجهزة الإلكترونية
البحرين	<ul style="list-style-type: none"> • ميناء المنامة: يستضيف المقر الرئيس للإسطول الأمريكي الخامس، ويضم (٢٠) سفينة • قاعدة الشيخ عيسى: تتمركز فيها طائرات f-16 المقاتلة الأمريكية • ميناء سلمان: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة • مطار المحرق: تتمركز فيه الطائرات الإستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية
السعودية	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد (٥٠٠) فرد من القوات الأمريكية للقيام بتدريب القوات السعودية والحرس الوطني
العراق	<ul style="list-style-type: none"> • يتمركز فيه أكثر من (١٥٠.٠٠٠) جندي أمريكي منذ عام ٢٠٠٣ • توجد فوق أرضيه كما تشير بعض التقديرات حوالي (٧٥) قاعدة للجيش الأمريكي

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالإعتماد على المصادر الآتية:

١. محمد السيد غنایم، القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العربي، على الموقع: www.aljazeera.net
٢. التقرير الإستراتيجي العربي، على الموقع: <http://www.ahram.org.eg>
٣. هشام سلام، التعاون العسكري الأمريكي . الخليجي .. حقائق وأوهام، على الموقع: <http://www.islamonline.net>
٤. عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٥٣.

وتُعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة فاصلة في التوجه الإستراتيجي الأمريكي إزاء منطقة الخليج العربي، إذ تحولت المنطقة طبقاً للرؤية الأمريكية من منطقة تصدر النفط الى منطقة تصدر الإرهاب وتدعمه، إستناداً الى أن منفذي هجمات أيلول يحملون الجنسيات الخليجية، فضلاً عن ان التمويل المقدم لهم يأتي أغلبه من مصادر أهلية وخيرية من دول المنطقة.

وعلى أثر ذلك فقد اطلق الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠٢ مبدأه الذي عُرف " بمبدأ بوش"، والذي إعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، ومضمونه استخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها، والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ

الأمريكية.^{٢١} وقد عبّر هذا المبدأ عن التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠١، والمتمثل بالإستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الإستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت.

وبناءً عليه، فإن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين طرق وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول، خاصةً إذا ما عرفنا أن العقليّة السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

مما تقدم يتضح أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي إنما يندرج ضمن سياسة ثابتة الأهداف، وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، ويأتي في مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد تلك المصالح، وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة، فضلاً عن استخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها مما يمكنها من التحكم ولو نسبياً بإقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيه، وكذلك الحيولة دون منافستها في الشؤون الدولية ذات الصلة بالمصالح الأمريكية مستقبلاً.

الخاتمة

يُعد الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي ترابطاً وثيقاً، إذ أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم قد يدفع بها الى الإدعاء بسهولة بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية للولايات المتحدة، مما يعني ان أي تهديد تتعرض له هذه المصالح يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكافة الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وقد شكلت منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم، نظراً لإمكاناتها النفطية الهائلة، ولموقعها الجغرافي، والتي اتجهت نحوها الولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها في سبيل فرض وجود عسكري دائم لها في المنطقة.

وعليه فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى تأكيد تواجدها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي يأتي في إطار بعدين أساسيين: الأول يتمثل بالبعد الإقتصادي من خلال الهيمنة على نفط المنطقة للتحكم في الأسعار في السوق العالمية، ولتعويض النقص الحاصل لديها من الطاقة،

^{٢١} انظر: برادلي أ. تاير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢. ٣٣.

فضلاً عن ضمان عودة الشركات النفطية الإحتكارية الغربية لتحل محل الشركات والهيئات الوطنية في الدول المنتجة، بما يمكن تلك الشركات من التحكم بصناعة النفط، ومن ثم الهيمنة على القرار السياسي فيها، فضلاً عن الضغط على منظمة اوبك والتي تشكل المصدر الأساس لإمداد العالم بإحتياجاته النفطية، وإخضاعها لسياسيات الغرب السياسية والإقتصادية، وممارسة الضغوط على دول الخليج العربي من أجل تقديم التنازلات ورعاية المصالح الإقتصادية والتجارية الحيوية للولايات المتحدة.

أما البعد الثاني فيتمثل بالبعد السياسي من خلال استخدام النفط كورقة ضغط في مواجهة الدول الصديقة والحليفة لها، وللحيلولة دون منافستها في الشؤون الدولية مستقبلاً، وهو ما يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون العالم من خلال التحكم بموارد الطاقة الرئيسية إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً.